الأمم المتحدة

A/68/163

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٣ من القائمة الأولية*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات يحيل بها تقرير المجلس عن تنفيذ توصياته المتصلة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التي قدمها وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٢ باء (انظر المرفق).

* A/68/50.

230813 230813 13-39997 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

كتاب الإحالة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حالة تنفيذ توصياته المتصلة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

(توقيع) أمياس **مورس**
المراقب المالي والمراجع العام لحسابات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك

المحتويات

الصفحة

موجز ٤

أولا – مقدمة ٦

ألف – الولاية ٦

باء – النطاق والمنهجية ٦

ثانيا – حالة تنفيذ توصيات المجلس: الملاحظات العامة ٨

ثالثا – حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بحسب كل كيان ١٥

ألف –الأمم المتحدة ١٥

باء – مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية ١٨

جيم – جامعة الأمم المتحدة ٢٠

دال – معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ٢١

هاء – برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٢

واو – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ٢٣

زاي – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٥

حاء – المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ٢٧

طاء – المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون ٢٨

رابعا – شكر ٢٩

التذييلات

الأول – حالة تنفيذ التوصيات التي قُدمت إلى المنظمات الخمس عشرة الواردة في التقرير السابق لمجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ ..... ٣٠

الثاني – حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ ..... ٣٢

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ توصياته المتصلة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

موجز

الولاية

يتصل هذا التقرير بحالة التنفيذ، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، للتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في تقاريره لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٣٥.

النطاق والمنهجية

يغطي هذا التقرير المنظمات التسع التي يقدم المجلس تقارير عنها كل سنتين إلى الجمعية العامة، وهي: الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومركز التجارة الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا يشمل التقرير المنظمات التي يقدم عنها المجلس تقارير سنوية، وذلك، على سبيل المثال، بسبب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وقد تأكد المجلس من سلامة الإحصاءات التي قدمتها إدارة كل كيان عن حالة تنفيذ توصيات المجلس.

الاستنتاج العام

يهدف المجلس إلى تقديم توصيات واضحة وموضوعية وقائمة على أدلة وقابلة للتنفيذ، تضيف قيمة إلى الإدارة والعمليات.

وكان هناك انخفاض بوجه عام في عدد التوصيات التي قدمها المجلس إلى المنظمات التسع، من ١٧٣ توصية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ١٣٩ توصية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٢٠ في المائة). وكانت النسبة الكلية للتوصيات التي نفذت بالكامل في حالة الكيانات التسع المذكورة ٤١ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، مقارنة مع معدل التنفيذ لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٤٦ في المائة). وكانت هناك نسبة أخرى تبلغ ٥٥ في المائة للتوصيات قيد التنفيذ (٤٨ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، مما يترك

نسبة ٤ في المائة لم تحقق الإدارة فيها تقدما أو تجاوزتها الأحداث (٦ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩).

ويرى المجلس أن المنظمات التسع المعنية قد نظرت بجدية في توصياته وتتخذ حاليا خطوات ملموسة لتنفيذها.

التوصيات قيد التنفيذ

على الرغم من ارتفاع النسبة الكلية للتوصيات التي نفذت جزئيا، فإن أكثر من ثلث التوصيات يتصل بتنفيذ مشاريع تحولية متعددة السنوات، مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أو النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، أوموجا. وبوجه عام، يشعر المجلس بارتياح لاستجابة المنظمات بصورة فنية لتوصياته وقيامها في الوقت الراهن بمعالجة المسائل المطروحة بصورة مناسبة.

وتصور التوصيات عددا من المواضيع المشتركة، تسهم جميعها في إدارة المؤسسات والبرامج بفعالية أكبر، ولا سيما ضرورة القيام بما يلي:

- تحسين الحوكمة والمساءلة والرقابة الداخلية.
- رفع مستوى المهارات في وظائف مهمة مثل إدارة المشتريات والعقود، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة والإبلاغ الماليين، وإدارة الأداء.
- الإدارة المتكاملة للإمدادات لمعالجة أوجه القصور القائمة منذ أمد طويل في مجال إدارة المشتريات والأصول.
- تعزيز إدارة البرامج والمشاريع.
- تعزيز الإدارة المالية، لا سيما دور وظيفة الشؤون المالية.

أولا – مقدمة

ألف – الولاية

١ – أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٥٢/٢١٢ باء، أنه ينبغي للمسؤولية الإدارية الرئيسية والمساءلة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات أن تبقيا منوطتين برؤساء الإدارات ومديري البرامج. وكررت اللجنة الخامسة للجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها كفالة التنفيذ الكامل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات[(١)].

٢ – ويتصل هذا التقرير بالتوصيات التي قدمها المجلس في تقاريره لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وأقرتها الجمعية العامة في الفقرة ٢ من قرارها ٦٧/٢٣٥. وهو يعكس حالة تنفيذها في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ بتصنيفها على النحو التالي: (أ) نفذت؛ أو (ب) قيد التنفيذ؛ أو (ج) لم تنفذ؛ أو (د) تجاوزتها الأحداث.

باء – النطاق والمنهجية

٣ – يغطي هذا التقرير الكيانات التسعة[(٢)] التي لا يزال المجلس يقدم تقارير عنها كل سنتين. وفي الحالات التي تطبق فيها الكيانات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن تقاريرنا عن حالة تنفيذ التوصيات ترد في التقارير المتعلقة بالكيانات ذات الصلة[(٣)].

٤ – وعملا بقرار الجمعية العامة ٥٢/٢١٢ باء، يقدم المجلس تقريرا كل سنتين عن حالة تنفيذ التوصيات للكيانات التي يراجع حساباتها. وفي السنة التي لا يقدَّم فيها هذا التقرير، يقدِّم المجلس تقريرا بعنوان ”موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية لفترة السنتين“. ويرد في ذلك التقرير أيضا جدولٌ موجزٌ يتضمن إحصاءات تبيِّن حالة تنفيذ التوصيات.

---

(١) قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٣٥، الفقرة ٨.

(٢) الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، واليونيتار، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

وبهذه الطريقة، يقدم المجلس موجزا إحصائيا لحالة تنفيذ التوصيات كل عام، ولكن يقدم تحليلا نوعيا أعمق كل سنة ثانية.

٥ - ومع قيام جميع الكيانات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يرى المجلس أنه بدلا من تقديم تقريرين منفصلين كل سنتين، سيكون من المفيد للجمعية العامة أن تستعرض تقريرا واحدا كل سنة، يجمع بين الموجز المقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية وبين تحليل نوعي إحصائي وموجز لحالة تنفيذ التوصيات.

٦ - وإذا أيدت الجمعية العامة هذا المقترح، فسيكون المجلس في وضع يتيح له إعداد تقرير جامع يتضمن موجزا مقتضبا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية وحالة تنفيذ التوصيات اعتبارا من عام ٢٠١٤ على أساس سنوي. ويمكن أن يكون عنوان التقرير الجديد ''موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية بما في ذلك حالة تنفيذ التوصيات''.

٧ - ومن ثم، يلتمس المجلس موافقة الجمعية العامة على أن يكف عن إعداد التقرير المتعلق بحالة تنفيذ التوصيات اعتبارا من عام ٢٠١٤ وأن يقدم بدلا من ذلك تحليلا إجماليا لتنفيذ التوصيات في تقرير موجز سنوي مقتضب.

٨ - وقد اضطلع فريق مراجعة الحسابات لدينا بأعمال لإقرار التعليقات التي طرحتها الإدارة بشأن المنظمات التسع التي يتناولها هذا التقرير. ومراعاة للسياق، يرد في التذييل الأول موجز لحالة تنفيذ التوصيات للمنظمات الـ ١٥ التي تناولها التقرير السابق (لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩). ويتضمن التذييل المنظمات الست التي تقوم الآن بإعداد تقارير سنوية، وهي بالتالي خارج نطاق هذا التقرير[٤].

٩ - وفي الحالات التي كانت فيها أفرقة من مراجعي الحسابات موجودة في المقر بين ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، كانت هذه الأفرقة تتأكد من سلامة البيانات المقدمة إليها. وفي معظم الحالات الأخرى، إذا قرر المجلس أن تخصيص أفرقة محددة لاستعراض البيانات المقدمة إليها والتأكد من سلامتها لن يكون فعالا من حيث التكلفة، فإنه كان يتأكد من سلامة البيانات المقدمة من العملاء من خلال استعراض مكتبي أو مراجعة حسابات ميدانية. وفي الحالات التي كان الدليل المقدم فيها غير كاف لدعم التقييم الذي أجرته الإدارة المعنية، كان المجلس يدرج تقييمه الخاص في البيانات المثبَتَة صحتها في هذا التقرير.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والأونروا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثانيا – حالة تنفيذ توصيات المجلس: الملاحظات العامة

طبيعة توصيات مراجعي الحسابات

١٠ – تستند التوصيات التي نقدمها إلى الخبرة المهنية لموظفينا ومنظورنا المتفرد بوصفنا المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وهي تبرز للإدارة مجالات اهتمامنا الرئيسية، وإن كانت تسلط الضوء أيضا على المجالات التي نرى فيها فرصا لاستثمار الممارسات الجيدة القائمة وذلك لزيادة تحسينها.

١١ – ولا يمكن أن يكون مراجع الحسابات الخارجي مسؤولا عن تنفيذ التوصيات؛ فذلك دور الإدارة. إلا أننا مسؤولون عن تقديم توصيات تقوم على أسس جيدة، وتكون عملية، وتضيف قيمة إلى الإدارة والعمليات. ونعمل مع الإدارة على كفالة أن تكون شواغلنا مفهومة وعلى بيان الممارسات الجيدة المناسبة، باستخدام أمثلة من خبرتنا الأوسع لمساعدة الإدارة على تقصي الخيارات وتقرير الطريقة التي ستستجيب بها. ويتعامل المجلس مع هذه المسؤوليات بجدية، لأسباب ليس أقلها أن إعداد تقييم لتنفيذ توصياتنا يظهر في اتفاقات كبار المديرين.

١٢ – ونتوقف عن ترحيل التوصيات إلى فترات لاحقة عندما تكون هناك أدلة واضحة على أن التوصيات نفذت تنفيذا كاملا، أو على أن الإدارة قادرة على بيان ما يلي: (أ) أن التوصيات قد نظر فيها ولكن تجاوزتها الأحداث؛ أو (ب) أن المنافع المترتبة على تنفيذها لن تبرر استخدام موارد شحيحة؛ أو (ج) حيثما تظهر أدلة جديدة تبرر إعادة النظر في الدواعي الرئيسية للتوصية. ونحن أيضا مقيدون بواجب تكرار التوصيات التي تعالج مسائل متعددة السنوات أو طويلة الأمد.

١٣ – وتعني الطبيعة الاستراتيجية لبعض التوصيات أن تنفيذها بصورة كاملة يمكن أن يستغرق سنوات نظرا لاعتمادها على تنفيذ برنامج متعدد السنوات لتحول طريقة العمل. وعلى سبيل المثال، تعتمد ٢٣ توصية من التوصيات الـ ١٣٩ (١٧ في المائة) على النجاح في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعتمد توصيات أخرى على تنفيذ نظام الأمم المتحدة الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، أوموجا. ونقر أيضا بأنه في إطار الهياكل القائمة للحوكمة والمساءلة، يمكن أن تواجه الإدارة صعوبات في تنفيذ بعض التوصيات، أو حتى إسناد مسؤولية تنفيذها إلى جهات أخرى، ولكن يبقى دورنا هو تسليط الضوء على هذه المسائل إذا كانت تشكل مخاطر، أو فرصا، واضحة للمنظمة.

عدد التوصيات

١٤ - كان هناك انخفاض بوجه عام في عدد التوصيات التي قدمها المجلس إلى المنظمات التسع، من ١٧٣ توصية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ١٣٩ توصية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٢٠ في المائة)[٥]. ولا يعكس انخفاض عدد التوصيات رأي المجلس فيما إذا كان هناك تحسن في الرقابة الإدارية. وعلاوة على ذلك، فإن تحليل عدد من التوصيات لا يأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية لفرادى التوصيات والجهود التي يتعين أن تبذلها الإدارة لتنفيذها. وإنما يعكس هذا الانخفاض استمرار التزام المجلس بتسليط الضوء على التوصيات الأكثر أهمية واستراتيجية فحسب في تقاريره. ويواصل المجلس تقديم توصيات مفصلة في رسائل إدارية إلى فرادى المواقع التي نزورها في إطار برنامجنا لمراجعة الحسابات.

الحالة العامة لتنفيذ التوصيات

١٥- يبيِّن الشكل التالي الحالة العامة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ لتنفيذ التوصيات، المقدمة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والنتيجة المقارنة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكانت النسبة الكلية للتوصيات التي نفذت بالكامل في حالة الكيانات التسعة المذكورة ٤١ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، المقاربة بشكل عام لمعدل التنفيذ للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٤٦ في المائة)[٦]. وكانت هناك نسبة أخرى تبلغ ٥٥ في المائة للتوصيات قيد التنفيذ (٤٨ في المائة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، مما يترك نسبة ٤ في المائة لم تحقق الإدارة فيها تقدمها أو تجاوزتها الأحداث. ويرد في الجدول ١ مزيد من التفاصيل عن حالة التنفيذ حسب الكيان.

(٥) لو كانت المنظمات الـ ١٥ نفسها التي أُعدت تقارير عنها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد أُدرجت في هذا التقرير لكانت النسبة المئوية لانخفاض عدد التوصيات أكبر، من ٥٩٠ توصية إلى ٣١٨ توصية (٤٦ في المائة) مقارنة مع فترة السنتين السابقة (انظر المرفق الأول).

(٦) لو كانت المنظمات الـ ١٥ نفسها التي أُعدت تقارير عنها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد أُدرجت في هذا التقرير لأظهر التوزيع زيادة طفيفة في عدد التوصيات التي نفذت (٤٧ في المائة مقارنة بنسبة ٤٦ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩).

مقارنة الحالة العامة لتنفيذ توصيات المجلس بين فترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩

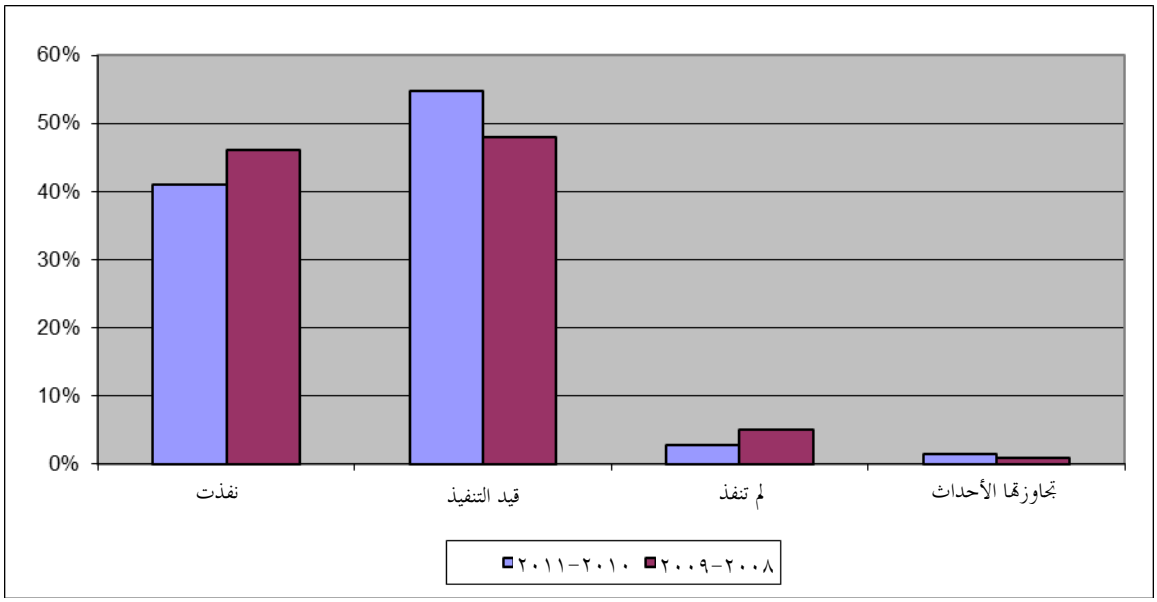

ملاحظة ١: الحالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣.

الجدول ١

الحالة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

المنظمة	عدد التوصيات	نفذت		قيد التنفيذ		لم تنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأمانة العامة للأمم المتحدة	٣٢	١٣	٤١	١٩	٥٩				
مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية	٢٠	٣	١٥	١٧	٨٥				
جامعة الأمم المتحدة	٨	٢	٢٥	٦	٧٥				
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٣	١	٣٣	١	٣٤	١	٣٣		
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٦	٧	٤٤	٩	٥٦				
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	١٦	٩	٥٦	٤	٢٥	٢	١٣	١	٦
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٨	١١	٣٩	١٥	٥٣	١	٤	١	٤
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	١٠	٧	٧٠	٣	٣٠				

المنظمة	عـــــدد التوصيات	نفذت		قيد التنفيذ		لم تنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٦	٤	٦٧	٢	٣٣				
المجموع	**١٣٩**	**٥٧**	**٤١**	**٧٦**	**٥٥**	**٤**	**٣**	**٢**	**١**
٢٠٠٨-٢٠٠٩	**٥٩٠**	**٢٧٢**	**٤٦**	**٢٨٣**	**٤٨**	**٣٢**	**٥**	**٣**	**١**
٢٠٠٦-٢٠٠٧	**٥٠٧**	**٢٣٨**	**٤٧**	**٢٣٧**	**٤٦**	**١٩**	**٤**	**١٣**	**٣**

التوصيات المنفذة

١٦ - يرى المجلس أن بلوغ معدل التنفيذ الكامل بنسبة ٤١ في المائة بعد تسعة أشهر من تقديم التقارير يشكل دليلا على قوة التزام الإدارة، وهو ما يؤكده أيضا عملنا الجاري مع الكيانات المستفيدة.

١٧ - وعلاوة على ذلك، يلاحظ المجلس أيضا حدوث زيادة كبيرة في النسبة المئوية للتنفيذ الكامل في جميع المنظمات على مر الزمن. ويبين الجدول ٢ أن ٨٢ في المائة في المتوسط من التوصيات قد نفذت بالكامل بعد ٣٣ شهراً من تقديمها للمرة الأولى. وعلى سبيل المثال، من إجمالي التوصيات الـ ٧٢ المقدمة إلى الأمم المتحدة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، زاد معدل التنفيذ المبلغ، من ٤٠ في المائة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، إلى ٧٩ في المائة بعد مرور أقل من سنتين على ذلك التاريخ. وإضافة إلى ذلك، تذكر الإدارة أنه من إجمالي التوصيات الـ ١٤ (١٩ في المائة) التي لا تزال قيد التنفيذ، ستنفذ ٨ توصيات (١١ في المائة) خلال نشر نظام أوموجا في عام ٢٠١٥. وهناك اتفاق على أن التوصيات الخمس المتبقية (٧ في المائة) قد تجاوزتها الأحداث.

الجدول ٢

تحليل معدل تنفيذ التوصيات المقدمة لفترة السنتين على مدى الوقت (النسبة المئوية)

المنظمة	بعد تسعة أشهر في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ (A/66/139)	بعد ٢١ شهرا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/67/173)	بعد ٣٣ شهرا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣
الأمانة العامة للأمم المتحدة	٤٠	٦٠	٧٩
مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية	١١	٣٣	٥٠
جامعة الأمم المتحدة	٢٥	٥٣	٥٩
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٦٠	٦٠	١٠٠

المنظمة	بعد تسعة أشهر في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ (A/66/139)	بعد ٢١ شهرا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/67/173)	بعد ٣٣ شهرا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣٨	٦٢	٩٥
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٥٣	٥٥	٨٦
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٧	٣٣	٧٣
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٣٢	٨٦	١٠٠
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٦٤	٩٠	١٠٠
متوسط معدل التنفيذ	**٣٧**	**٥٩**	**٨٢**

ملاحظة ١: تحليل المجلس للتوصيات المقدمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

التوصيات قيد التنفيذ

١٨ - زاد عدد التوصيات المقدمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التي لا تزال قيد التنفيذ من نسبة ٤٨ في المائة المبلغة في فترة السنتين السابقة إلى ٥٥ في المائة. ومن إجمالي هذه التوصيات الـ ٧٤، ستعالج ٢٣ توصية من خلال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٩ - وإضافة إلى ذلك، تتضمن ٤٢ توصية (٣٠ في المائة) عناصر متعددة تعكس على سبيل المثال الحاجة لا إلى تحسين المعلومات فحسب وإنما إلى استخدام تلك المعلومات لاحقا لدفع مزيد من التحسينات. ونرى أنه في غالبية الحالات قامت المنظمات المعنية بمعالجة أجزاء من هذه التوصيات، ولكن لا يمكن الحكم بأن التوصية الكاملة قد نفذت إلى أن يتم الانتهاء من معالجة جميع أجزاء التوصية. وتتأثر بعض المنظمات بذلك أكثر من غيرها، مع وجود حالتين على سبيل المثال لتوصيات قدمها المجلس تضمن نصفها تقريبا عناصر متعددة.

التوصيات التي لم تنفذ

٢٠ - في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، بلغت نسبة التوصيات التي لم تنفذ ٣ في المائة (٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩). وتختلف أسباب عدم التنفيذ وترد تعليقات على هذه الأسباب على مستوى الكيان في الفرع الثالث أدناه. وبعض أسباب عدم التنفيذ وجيه. وهناك كيانات لم تبدأ بعد عملية التنفيذ. وفي بعض الحالات، اتخذ إجراء لكنه لا يعالج النقاط الجوهرية التي تثيرها التوصية. وهناك نسبة أخرى تبلغ ١ في المائة للتوصيات التي تجاوزتها الأحداث. ومرة أخرى، لم يحدد المجلس أي شواغل منهجية.

ظهور مواضيع جديدة

٢١ - ظل المجلس يرى دوما أنه نظرا لأن توصياتنا تغطي طائفة واسعة من المواضيع وتعكس تقييمات مختلفة للمخاطر وتغطية متباينة المدى والشدة في كيانات مختلفة على مدى الوقت، فإن أي تحليل للاتجاهات العددية يتعين أن يكون معزّزاً بتحليل ذي طابع نوعي أكبر. وإدراكا لاهتمام اللجنة الخامسة بتوسيع نطاق التحليل في هذا الصدد، أعدَ تحليلٌ رفيع المستوى حدد المواضيع الخمسة التالية.

٢٢ - **ضرورة تحسين الحوكمة والمساءلة والرقابة الداخلية** - يواصل المجلس تقديم توصيات لمعالجة مسألة عدم الامتثال على مستويات المعاملات، وكذلك لتسليط الضوء على غياب أو ضرورة تعزيز الضوابط على مستويات أعلى مثل إعداد تقارير عن الأداء وتقارير مالية إلى الإدارة العليا. ويقوم المجلس أيضاً في كثير من الأحيان بالتعليق على انتهاكات تفويض السلطة أو عدم الوضوح بشأنها، ولا سيما في الكيانات التي توجد لها عمليات متفرقة على الصعيد العالمي؛ وأوجه القصور في مراقبة الأصول؛ وافتقار المشاريع في جميع أجزاء المنظمة إلى نُهُج منظمة لإدارة المخاطر؛ والحاجة إلى تعزيز الوضوح وتفعيل المساءلة والتسلسل الإداري. وتنعكس هذه النتائج أيضا في تقاريرنا السنوية.

٢٣ - وفي حين تُتخَذ إجراءات موضعية في كثير من الأحيان، يرى المجلس أن هناك ضرورة إلى أن تتخذ الكيانات إجراءات أكثر تضافرا لتقييم النظم والأطر المتعلقة بالحوكمة والمساءلة والمراقبة الداخلية لديها تقييما شاملا وإعادة النظر فيما إذا كانت هذه النظم والأطر مناسبة وصالحة للغرض ومفهومة بوضوح وتعمل على تحقيق الغرض الذي صممت من أجله. فالمنظمات التي تتوافر لديها نظم فعالة للحوكمة والمساءلة تستطيع أن تخضع الأشخاص الذين يتخذون قرارات بشأن استخدام الموارد الشحيحة للمساءلة بصورة أفضل. وإذا كان نظام المراقبة الداخلية محددا بصورة جيدة فإنه يكفل تناسب الضوابط وملاءمتها للغرض ويحد من مخاطر الاحتيال أو الخطأ أو زيادة التكاليف المتصلة بالضوابط التي لا توفر سوى ضمانات محدودة، أو لا توفر أي ضمانات مطلقا.

٢٤ - **الحاجة إلى رفع مستوى المهارات في وظائف مهمة** - يواصل المجلس تقديم توصيات إلى أربع منظمات على الأقل في المجالات التالية: إدارة المشتريات والعقود، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة والإبلاغ الماليان، وإدارة الأداء. ويعالج عدد كبير من التوصيات شواغل تتجاوز مجرد عدم الامتثال وتشير إلى ضرورة تعزيز الحس المهني والمهارات في هذه الوظائف الحيوية. ومن شأن ذلك أن يتيح ما يلي: (أ) زيادة القدرة على وضع استعراض عام بطابع استراتيجي أكبر للتحديات التي تواجهها المنظمة ككل؛ و (ب) زيادة التركيز على إضافة قيمة إلى تقديم الخدمات، والاضطلاع بدور يزيد فيه الطابع الاستشاري ويتراجع فيه الطابع الإداري والتجهيزي.

٢٥ - **الحاجة إلى الإدارة المتكاملة للإمدادات** - قدمنا توصيات إلى خمس من المنظمات التسع بشأن تحسين كل من إدارة الأصول والمشتريات وتتكرر هذه التوصيات في كثير من الحالات. ويعكس عدد كبير من الشواغل التي تؤدي إلى تقديم تلك التوصيات عدم وجود نهج متكامل لتخطيط المشتريات وتسليمها، يكون مربوطا بمعلومات موثوقة وفي حينها عن الأصول المتاحة بالفعل في الميدان أو المستودعات. ويرى المجلس أن ثمة حاجة إلى التفكير في مدى إمكانية اعتماد نظام حديث للإدارة المتكاملة للإمدادات تدعمه معلومات محسَّنة. وتنعكس هذه المسألة بقوة في كثير من التقارير السنوية التي يعدها المجلس، مثل تقاريره عن عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد ظل المجلس يسلط الضوء دوما على ضرورة استخدام المعلومات الجديدة المتولدة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعزيز نظم تخطيط موارد المؤسسة، من أجل معالجة هذه المسألة بشمول أكبر. فالإدارة المتكاملة للإمدادات، القائمة على معلومات جيدة ومهارات مهنية، تتيح للمنظمة القدرة على شراء ما يلزم فقط في الوقت الذي توجد حاجة إليه وتعزيز ثقتها في قدرتها على تسليم وتخزين الأصناف المعنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

٢٦ - **الحاجة إلى تعزيز إدارة البرامج والمشاريع** - لا يزال المجلس يلاحظ أوجه القصور فيما يلي: (أ) طريقة تعريف مؤشرات الإنجازات والأداء للبرامج والمشاريع وربطها بالأهداف الاستراتيجية للكيانات؛ (ب) رصد تنفيذ المشاريع وتكاليفها والتقدم المحرز فيها (مع بيان مواطن الضعف والتحديات في تنفيذ نظم الإدارة الفعالة للمشاريع)؛ (ج) إبلاغ الأداء إلى الإدارة وأصحاب المصلحة. وإذا توافرت للبرامج والمشاريع إدارة جيدة، قلت مخاطر حدوث تجاوزات في التكاليف والوقت وزادت احتمالات تحقيق النتائج أو التحسينات التي صممت البرامج والمشاريع لإنجازها.

٢٧ - **الحاجة إلى تعزيز الإدارة المالية** – يواصل المجلس تقديم طائفة من التوصيات بشأن الحاجة إلى تحسين عرض الميزانية، وتحسين رصد الإنفاق، تعزيز عمليات إعداد البيانات المالية، وطائفة من المسائل الأخرى التي تتطلب فهما أقوى من القائمين على وظائف المالية في الكيانات (مثل إدارة النقدية). وقد ظل المجلس أيضا يسلط الضوء دوما على ضرورة تعزيز المهارات في وظائف المالية، حتى يتسنى أولا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وثانيا إدارة المعلومات والعمليات الجديدة المترتبة على تطبيق هذه المعايير. ويشير ذلك بوجه عام إلى ضرورة أن تركز وظائف المالية بدرجة أقل على الميزانيات وعلى المراقبة والمحاسبة على مستوى المعاملات، وأن تكون أكثر قدرة على تحسين الإشراف ومواجهة التحديات وتوفير الدعم للمنظمات. ويرى المجلس بالأساس أن هناك مجالاً لتعزيز دور وظائف المالية لمعالجة الأسباب الجذرية للكثير من توصيات المجلس بطريقة مستدامة. ويتسم ذلك بأهمية في وقت

تتواصل فيه القيود على الماليات العامة، حيث يتيح اتخاذ قرارات أكثر فعالية بشأن الأماكن المناسبة لنشر الموارد والحد من التكاليف والمساعدة على تحسين إدارة المخاطر والانكشافات المالية لا سيما في الحالات التي تعتمد فيها الكيانات على التمويل الطوعي.

الشركاء المنفذون

٢٨ - قام المجلس، من خلال توصياته، بتسليط الضوء على مواطن الضعف في مراقبة وإدارة الشركاء المنفذين، وما يتصل بهم من تزايد مخاطر الغش والخطأ وضعف القيمة مقابل المال. وندرك الحاجة إلى العمل مع الشركاء وما ينطوي ذلك عليه من مخاطر متأصلة، بالنظر إلى البيئات التشغيلية لكثير من الكيانات، وتكون هذه المخاطر أعلى في الحالات التي نرى فيها عدم اتساق الممارسات واستمرار وجود أمثلة عن ضعف المراقبة من حيث التصميم أو التنفيذ. وقد ظل المجلس لفترة طويلة يعتبر هذا المجال من مجالات المخاطر المرتفعة عند تخطيط مراجعاته الخارجية للحسابات وتنفيذها. ونعتقد أن هناك مجالا كبيرا أمام الإدارة لتحسين سيطرتها ومراقبتها على استخدام الشركاء المنفذين وتعزيز تقييماتها بشأن مخاطر الغش ولزيادة تنسيق الإجراءات وتبادل الممارسات والمعلومات فيما بين الكيانات. ويمثل ذلك للمجلس مجال تركيز مشتركا رئيسيا في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثالثا - حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بحسب كل كيان

ألف - الأمم المتحدة

٢٩ - من أصل التوصيات الـ ٣٢ التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات وقبلتها الإدارة فيما يتعلق بحسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٧٢ توصية في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، نفذت الأمم المتحدة ١٣ توصية (٤١ في المائة) بينما لا تزال ١٩ توصية (٥٩ في المائة) قيد التنفيذ. وكان معدل التنفيذ في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٤١ في المائة) مشابها بوجه عام لمعدله في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٤٠ في المائة)، الذي كان في حد ذاته تحسنا كبيرا عن فترة السنتين السابقة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (٢٧ في المائة). ومثلما يرد في الجدول ٣، كانت ست من التوصيات التي لا تزال قيد التنفيذ تتضمن عناصر متعددة، مع قيام الإدارة بتوفير أدلة كافية على استيفاء معظم عناصر التوصية ولكن ليس كلها.

الجدول ٣

حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عرض البيانات المالية والإفصاح عنها	٢	١	٥٠	١	٥٠	–	–	–	–
بيان الإيرادات والنفقات	١	١	١٠٠	–	–	–	–	–	–
التقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٢	–	–	٢	١٠٠	–	–	–	–
الإدارة/الميزنة القائمة على النتائج	٢	١	٥٠	١	٥٠	–	–	–	–
إدارة الخزينة	٢	٢	١٠٠	–	–	–	–	–	–
إدارة المشتريات والعقود	٨	٢	٢٥	٦	٧٥	–	–	–	–
إدارة الموارد البشرية	٢	١	٥٠	١	٥٠	–	–	–	–
المراجعة الداخلية للحسابات	٢	٢	١٠٠	–	–	–	–	–	–
إدارة المخزونات	٢	٢	١٠٠	–	–	–	–	–	–
إدارة المخاطر	٢	–	–	٢	١٠٠	–	–	–	–
المراقبة الداخلية	٢	١	٥٠	١	٥٠	–	–	–	–
الشركاء المنفذون	٣	–	–	٣	١٠٠	–	–	–	–
التحول في العمل	٢	–	–	٢	١٠٠	–	–	–	–
المجموع	**٣٢**	**١٣**	**٤١**	**١٩**	**٥٩**	**صفر**	**صفر**	**صفر**	**صفر**
٢٠٠٨-٢٠٠٩	**٧٢**	**٢٩**	**٤٠**	**٣٧**	**٥١**	**٤**	**٦**	**٢**	**٣**

٣٠ - وتتضمن الطبيعة الاستراتيجية لبعض التوصيات، مثل تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة، إصلاحات جوهرية لنظام الإدارة في الأمم المتحدة ومن ثم فإنه من المناسب تماما أن يستغرق تنفيذها بالكامل سنوات. ويرى المجلس أن معدل التنفيذ في هذه المرحلة من فترة السنتين يمثل تقدما جيدا.

٣١ - ويرى المجلس أن بعض اختلافات الرأي مع الإدارة بشأن ما هو ممكن حتمية ويرى أنه من الضروري الحفاظ على استمرار الحوار بشأن التوصيات التي لم تقبل. وعلى سبيل المثال، كانت ٦ من التوصيات الـ ٣٢ التي حكم بأنها إما لم تنفذ أو قيد التنفيذ توصيات لم تقبلها الإدارة بالكامل في البداية.

٣٢ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بلغ عدد التوصيات التي لم تقبلها الإدارة ثماني توصيات، مقارنة بأربع في فترة السنتين السابقة. وتلاحَظ الأسباب التي ساقتها الإدارة

ورد المجلس عليها في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/67/5 (Vol. I)). ونرى أن هذه التوصيات مغلقة ولكننا نعتزم استعراض ما إذا كانت المسائل الأساسية التي حددناها لا تزال موجودة خلال مراجعات الحسابات المقبلة وتقديم توصيات جديدة إذا لزم الأمر.

٣٣ - وعلى سبيل المثال، كانت إحدى التوصيات التي لم تُقبَل تتعلق بقيام الإدارة بتعزيز وثائقها الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية قبل تنفيذ نظام أوموجا. وذكرت الإدارة أنه نظرا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيق نظام أوموجا، فإنها لا ترى من الضروري تخصيص أية موارد لوضع المزيد من التوجيهات في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ونحن نقبل هذا الموقف، ولكننا سنقوم أثناء مراجعتنا المقبلة للحسابات بإعادة النظر في شاغل أساسي لدينا وهو اعتماد الإدارة على معارف عدد قليل من الموظفين المتمرسين بدلا من الاعتماد على مجموعة موثقة بشكل جيد للمبادئ التوجيهية.

٣٤ - ونقر بأن هناك توصيات يمكن أن تجد الإدارة صعوبة في تنفيذها على نطاق منظمة شديدة التنوع مثل الأمم المتحدة، أو حتى إسناد مسؤولية تنفيذها في إطار هياكل الحوكمة والمساءلة القائمة. وتندرج في هذه الفئة خمس من التوصيات الثماني التي لم تُقبل في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، إضافة إلى سبع توصيات حكم بأنها قيد التنفيذ. إلا أننا نعتقد أن دورنا هو تسليط الضوء على المسائل التي يمكن أن تقع بين الهياكل التنظيمية الحالية للأمم المتحدة.

٣٥ - وعلى وجه الخصوص، تتعلق ثلاث توصيات لم تُقبل بإدارة المشتريات والعقود، وهي: (أ) توضيح مسؤوليات مديري العقود فيما يتعلق بإدارة المخاطر؛ (ب) إنشاء الرقابة على نمط المخاطر لمجموعة العقود؛ (ج) وضع عمليات تصعيد واضحة مع الإدارة العليا فيما يتعلق بمخاطر العقود الكبيرة. وعلقت الإدارة بأنه فيما يتعلق بالتوصية الأولى، فإن المسؤوليات منصوص عليها بوضوح بالفعل في دليل المشتريات، أما فيما يتعلق بالتوصيتين الأخريين، فإنهما مسؤولية الإدارة المقدمة لأمر الشراء. ويقبل المجلس أن هياكل المساءلة والحوكمة الحالية يمكن أن تجعل من الصعب على الوظائف المركزية فرض أساليب عمل متسقة. إلا أننا نرى أنه يتعين ألا تقتصر وظيفة الشراء الحديثة على وضع السياسات، وإنما يلزمها أيضا إنفاذ الامتثال للسياسة وتعزيز اتساق أساليب العمل على نطاق الأمم المتحدة. ونرى أيضا أنه يتعين أن تتعامل الإدارة مركزيا مع المخاطر التجارية ومخاطر تشويه السمعة الحقيقية المتصلة بالعقود الكبيرة وعدم تركها ببساطة للإدارات أو المكاتب المقدمة لطلبات الشراء.

٣٦ - وتتعلق اثنتان من التوصيات التي لم تقبل بوظائف التحقيق التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهما تحديدا: (أ) إجراء تحليل لنسبة المنفعة إلى التكلفة لمجموع التكاليف المترتبة على التحقيقات والتي تتحملها الأمم المتحدة ككل وليس فقط مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ (ب) مراعاة قدرات الهيئات الأخرى في مجال التحقيقات. وقد وافق مكتب خدمات الرقابة الداخلية على التوصيتين وأجرى تحليلا لنسبة المنفعة إلى التكلفة ولكنه ذكر أن النظر في قدرات هيئات الأمم المتحدة الأخرى في مجال التحقيقات لا يدخل في ولايته. ونحن نقبل أن ذلك هو الواقع وأن العملية التجريبية لإعادة تخصيص موارد التحقيقات قد استكملت. وبناء على ذلك أغلقت توصياتنا. إلا أننا نرى أن شاغلنا الأساسي، ألا وهو عدم وجود فهم شامل للقدرات التحقيقية داخل الأمم المتحدة على نطاق أوسع، لا يزال في محله، حتى تتمكن الإدارة من وضع نظام كلي فعال للتحقيقات الداخلية.

٣٧ - وتتعلق التوصيتان الأخيرتان اللتان لم تقبلهما الإدارة بتقديم مقترحات إلى الجمعية العامة لتبسيط عملية تخطيط البرامج وإدراج موجز تنفيذي في تقرير الأداء البرنامجي لإعداد موجز مقتضب للقضايا الرئيسية. ونحن نحترم موقف الإدارة إزاء هاتين المسألتين، ولكننا نرى أن إثارة هاتين المسألتين لا تزال في محلها.

باء - مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية

٣٨ - من إجمالي التوصيات الـ ٢٠ التي وضعها المجلس بشأن حسابات مركز التجارة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٩ توصيات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، نفذ المركز ٣ توصيات (١٥ في المائة)، بينما لا تزال ١٧ توصية (٨٥ في المائة) قيد التنفيذ، على نحو ما يبينه الجدول ٤.

الجدول ٤

حالة تنفيذ توصيات المجلس المقدمة لمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

		نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
المجال	عدد التوصيات	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
البيانات المالية	٣	–	–	٣	١٠٠	–	–	–	–
دراسة القضايا الإدارية	١٢	٣	٢٥	٩	٧٥	–	–	–	–
التقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٥	–	–	٥	١٠٠	–	–	–	–
المجموع	**٢٠**	**٣**	**١٥**	**١٧**	**٨٥**	**–**	**–**	**–**	**–**
٢٠٠٨-٢٠٠٩	**٩**	**١**	**١١**	**٨**	**٨٩**	**–**	**–**	**–**	**–**

٣٩ - ويبين الجدول ٤ أن معدل التنفيذ البالغ ١٥ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مثّل زيادة بالمقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (١١ في المائة). ويشعر المجلس بالتشجيع إزاء هذا الاتجاه. إلا أن ذلك يُعزى جزئيا لتنفيذ التوصيات الموضوعة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. فالتنفيذ الكامل لبعض التوصيات مرهون جزئيا ببرامج تغيير أوسع داخل الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد، تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في جميع كيانات الأمم المتحدة وإكمال مشروع أوموجا. ويلاحظ المجلس أيضا أن ٣ من التوصيات الـ ١٧ التي لا تزال قيد التنفيذ تتضمن عناصر متعددة عالجت المنظمة معظمها، ولكن لا يمكن الحكم بأن التوصية الكاملة قد نفذت إلى أن يتم الانتهاء من معالجة جميع أجزاء التوصية.

٤٠ - وتمثل الزيادة في عدد التوصيات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ نتيجة من نتائج استعراض أولي أجري لعمليات الإدارة أسفر عن ١٢ توصية (٦٠ في المائة) من مجموع التوصيات الـ ٢٠ الموضوعة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ولا توجد توصيات مماثلة لمقارنتها بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤١ - ويشعر المجلس بالتشجيع نظرا لأن ١٠٠ في المائة من التوصيات إما قد نفذت أو لا تزال قيد التنفيذ مع تغيرات مفيدة. وعلى سبيل المثال، كان المجلس قد أوصى بأن يقوم مركز التجارة الدولية بفحص أي تغيرات ذات شأن في الوثائق الرئيسية لإدارة المشاريع (مثل تعديل الميزانيات والنطاق والنواتج) أثناء مرحلة التنفيذ والرصد من خلال القيام باستعراض موثّق على يد أحد أعضاء الإدارة العليا، أو مسؤولين عن تقييم الجودة، أو إحدى الجهات الراعية للمشروع على الأقل.

٤٢ - واستجابة للتوصية، طبق المركز إجراءات جديدة لإدارة التغييرات في المشاريع خلال مرحلة التنفيذ. وأصبح من الضروري للمشاريع التي يتعين إدخال تغييرات كبيرة في نطاقها أو ميزانيتها أو مدة تنفيذها الحصول على موافقة مفصلة من مستويات تفويض منظمة بصورة مناسبة تبدأ من لجنة الإدارة العليا نزولا إلى مستويات أدنى. ويلاحظ المجلس تنفيذ الوثائق والإجراءات الجديدة المتعلقة بالتحكم في التغيير والتي ينبغي من حيث المبدأ أن تمنع أي تجاوز غير مأذون به في التكلفة والوقت. وكان غياب تلك الضوابط الرسمية نقطة ضعف خطيرة في الترتيبات السابقة وتمثل الإجراءات الجديدة خطوة مفيدة إلى الأمام.

٤٣ - وأوصى المجلس أيضا بأن ينظر مديرو مشاريع مركز التجارة الدولية ومراجعو فريق ضمان الجودة تحديدا فيما يلي:

(أ) ما إذا كانت المخاطر قد قُيِّمت بشكل سليم، بما في ذلك التحديد الكمي لأثرها النقدي؛

(ب) إلى أي مدى تجري معالجة المخاطر التي تم تحديدها عن طريق ترتيبات التخفيف من حدتها/ترتيبات الطوارئ؛

(ج) ما إذا تم بوضوح تحديد الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر المحددة والجهات التي تخضع للمساءلة عنها.

٤٤ - وأفاد المركز بأن المخاطر تشكل سمة رئيسية في عمليته الجديدة لتصميم المشاريع وأنها تمحَّص من خلال مستويات من عمليات ضمان الجودة لكفالة تناسبها وواقعيتها واشتمالها على إجراءات تخفيفية لخفض شدتها إلى مستويات مقبولة. ويلاحظ المجلس أن نماذج المخاطر تنفَّذ باعتبارها جزءا من خطط المشاريع وأن هناك أنشطة تدريبية تغطيها وينبغي من ثم أن تزيد من وضوح المخاطر والترتيبات المنفذة لتخفيف حدتها مقارنة بالترتيبات السابقة. وأحد التحسينات الأخرى التي ينبغي أن ينظر المركز فيها مستقبلا، في ضوء خبرته مع نظامه الجديد، تصنيف المخاطر حسب شدتها بعد تخفيف حدتها، لبيان المخاطر المتبقية بوضوح أكبر.

جيم - جامعة الأمم المتحدة

٤٥ - من بين التوصيات التي قدمها المجلس فيما يخص حسابات جامعة الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وعددها ثماني توصيات (١٦ توصية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، نفَّذت الجامعة توصيتين (٢٥ في المائة)، وكانت ست توصيات (٧٥ في المائة) قيد التنفيذ، (الجدول ٥).

الجدول ٥

حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

		نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
المجال	عدد التوصيات	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الإدارة المالية	١	١	١٠٠	–	–	–	–	–	–
إدارة البرامج والمشاريع	١	–	–	١	١٠٠	–	–	–	–
إدارة الموارد البشرية	٢	١	٥٠	١	٥٠	–	–	–	–
إدارة المشتريات والعقود	٢	–	–	٢	١٠٠	–	–	–	–

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
التقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٢	–	–	٢	١٠٠	–	–	–	–
المجموع	**٨**	**٢**	**٢٥**	**٦**	**٧٥**	**–**	**–**	**–**	**–**
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٦	٤	٢٥	٩	٥٦	٣	١٩	–	–

٤٦ - ومن بين التوصيات الست لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، التي كانت قيد التنفيذ، حُدد تاريخ مستهدف لتنفيذ اثنتين منهما قبل حلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عندما يقدم المجلس مزيدا من المعلومات المحدثة بشأن تقريره المتعلق بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وإذا ما نفذت هاتان التوصيتان في الموعد المستهدف، سيترتفع معدل التنفيذ إلى ٥٠ في المائة.

٤٧ - ويتوقف التنفيذ الكامل لاثنتين (٣٣ في المائة) من التوصيات الست لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، كانتا قيد التنفيذ، على الانتهاء من البرامج الأوسع نطاقا المتعلقة بالسياسات وإدارة التغيير داخل الأمم المتحدة، وتحديدا فيما يتصل بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعديل نظام أطلس لتخطيط موارد المؤسسة ليتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٨ - وتتعلق توصية واحدة قيد التنفيذ حاليا بوضع خطة لتمويل التزامات نهاية الخدمة لكي يقوم مجلس الجامعة بالنظر فيها وإقرارها (٢٠٠٨-٢٠٠٩). وقد وصلت الالتزامات المترتبة على جامعة الأمم المتحدة والمتعلقة بنهاية الخدمة وما بعد التقاعد إلى مبلغ قدره ١٠,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ولم يتم تمويل تلك الالتزامات. وترى الإدارة أن مواصلة نهج ''الدفع حسب المتاح'' لسداد هذه الالتزامات لا يمكن تحمله وتوجد حاجة إلى إدراج آلية تمويل لمعالجة هذا الوضع. وسيتم تقديم توصية إلى مجلس الجامعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لتمويل هذا الالتزام عن طريق فرض رسم على تكاليف المرتبات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

دال - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث

٤٩ - من بين التوصيات الثلاث التي تقدم بها المجلس فيما يخص حسابات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تم تنفيذ توصية واحدة (٣٣,٣ في المائة) تنفيذا كاملا، وكانت توصية واحدة (٣٣,٣ في المائة) قيد التنفيذ، ولم تنفذ توصية واحدة (٣٣,٣ في المائة). وقد قام المجلس بالتحقق من صحة حالة تنفيذ توصيات المجلس على النحو المبين أدناه (الجدول ٦).

الجدول ٦

حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها المجلس إلى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تقديم التقارير المالية	٢	١	٥٠	–	–	١	٥٠	–	–
اعتماد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١	–	–	١	١٠٠	–	–	–	–
المجموع	**٣**	**١**	**٣٣,٣**	**١**	**٣٣,٣**	**١**	**٣٣,٣**	**–**	**–**
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٥	٣	٦٠	٢	٤٠	–	–	–	–

٥٠ - وتتصل التوصية التي تم تنفيذها تنفيذا كاملا بالصياغة الواضحة لتعريف تكاليف دعم البرامج والتكاليف الإدارية، وذلك من أجل زيادة الشفافية في البيانات المالية وشمولها. وقد أصدرت إدارة المعهد تعميما إداريا بشأن الأساليب الجديدة لاسترداد التكاليف بهدف المساعدة في توضيح هذا الأمر.

٥١ - وتتعلق التوصية التي تم تنفيذها تنفيذا جزئيا بتكثيف الجهود لكفالة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب.

٥٢ - وتتصل التوصية التي لم تنفذ حاليا بالإفصاح عن معلومات بشأن إيرادات دعم البرامج، بما في ذلك التعريف ونطاق التطبيق ومنهجية الحساب في الملاحظات على البيانات المالية. وذكرت إدارة المعهد أن مقر الأمم المتحدة مسؤول عن إعداد البيانات المالية والحواشي ذات الصلة بالمعهد، وبعد التشاور، أشار المقر بعدم قبول هذه التوصية. وسنتابع هذه التوصية في إطار مراجعتنا المقبلة للحسابات.

هاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٣ - من بين التوصيات التي قدمها المجلس فيما يخص حسابات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والبالغ عددها ١٦ توصية، نفَّذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة سبع توصيات (بنسبة ٤٤ في المائة)، في حين ما زالت تسع توصيات (بنسبة ٥٦ في المائة) قيد التنفيذ، على النحو المبين في الجدول ٧. وقد ارتفع معدل التنفيذ في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (ونسبته ٤٤ في المائة) مقارنة بمعدل التنفيذ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (ونسبته ٣٨ في المائة).

الجدول ٧

حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها المجلس إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
إدارة الشؤون المالية وتقديم التقارير المالية	٦	٢	٣٣	٤	٦٧				
النفقات العادية عن طريق الشركاء	١	—	—	١	١٠٠	—	—		
إدارة الأصول	١	—		١	١٠٠	—	—	—	—
إدارة المخاطر	١	—	—	١	١٠٠	—	—	—	—
إدارة المشتريات	١	—	—	١	١٠٠	—	—	—	—
مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٢	٢	١٠٠	—	—	—	—	—	—
نظام الأداء وتقديم التقارير	٤	٣	٧٥	١	٢٥	—	—	—	—
المجموع	**١٦**	**٧**	**٤٤**	**٩**	**٥٦**			**—**	**—**
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٦	١٠	٣٨	١٣	٥٠	٣	١٢	—	—

واو - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

٥٤ - من بين التوصيات التي أصدرها المجلس لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والبالغ عددها ١٦ توصية، نفذ موئل الأمم المتحدة تسع توصيات (٥٦ في المائة)، وما زالت أربع توصيات (٢٥ في المائة) قيد التنفيذ، ولم تُنفذ توصيتان (١٣ في المائة)، وتجاوزت الأحداث توصية واحدة (٦ في المائة) (انظر الجدول ٨). وظل معدل التنفيذ في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٥٦ في المائة) مماثلا بصفة عامة لمعدل التنفيذ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٥٣ في المائة).

٥٥ - وكانت التوصية التي تجاوزتها الأحداث تتطلب أن يتوجه موئل الأمم المتحدة إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بطلب لتحسين عمليات الإفصاح في إطار بياناته المالية المقبلة وذلك بإدراج حاشية للبيان الأول توضح القيم السلبية المدرجة الناجمة عن إلغاء التزامات نشأت في فترات سابقة للمشاريع التي لا تزال مستمرة. ولم يقبل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي هذه التوصية، وسيتم تنفيذها باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الجدول ٨

حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها المجلس إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الإدارة المالية	١	–	–	١	١٠٠	–	–	–	–
بيانات الإيرادات والنفقات	١	–	–	–	–	–	–	١	١٠٠
الالتزامات: التزامات نهاية الخدمة	١	–	–	–	–	١	١٠٠	–	–
الأصول: أرصدة مصرفية غير مدعومة بمستندات	١	–	–	١	١٠٠	–	–	–	–
أصول غير مستهلكة	١	١	١٠٠	–	–	–	–	–	–
إدارة المخاطر	١	–	–	١	١٠٠	–	–	–	–
المشتريات	١	١	١٠٠	–	–	–	–	–	–
التقدم المحرز نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	٢	٢	١٠٠	–	–	–	–	–	–
إعداد البرامج والإبلاغ عن الأداء	٧	٥	٧١	١	١٥	١	١٤	–	–
المجموع	**١٦**	**٩**	**٥٦**	**٤**	**٢٥**	**٢**	**١٣**	**١**	**٦**
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٩	١٠	٥٣	٧	٣٧	٢	١٠	–	–

٥٦ - ومن بين التوصيتين اللتين لم تنفذا، تتصل التوصية الأولى بضرورة أن يضع موئل الأمم المتحدة ترتيبات محددة لتمويل التزاماته المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد، لينظر فيها مجلس إدارته والجمعية العامة. وكانت هذه التوصية هي أيضا توصية المجلس لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وظلت دون تنفيذ، ولذلك فقد تم التأكيد عليها مجددا في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويُفيد موئل الأمم المتحدة أنه يسعى للحصول على توجيه من مقر الأمم المتحدة، وبناء على المشورة التي يتلقاها في هذا الصدد، قد يلتمس من الجمعية العامة ومن مجلس إدارته إصدار الإذن المناسب لتنفيذ تلك التوصية. وما زالت هذه التوصية غير منفذة نظرا لعدم صدور أي توجيهات واضحة بشأنها حتى الآن.

٥٧ - أما التوصية الثانية التي تم تصنيفها على أنها لم تنفذ حتى الآن فتتصل بوضع البرامج وإعداد تقارير الأداء. وأوصى المجلس بأن تقوم الإدارة العليا لموئل الأمم المتحدة على نحو منتظم، على الأقل مرة كل ستة أشهر، باستعراض الأداء والتقدم المحرز قياسا على برنامج العمل والميزانية المُعدَّة لفترة السنتين، وتوثيق الاستعراض وأي إجراءات يجب اتخاذها. وأشار موئل الأمم المتحدة إلى أنه قد أحرز تقدما بشأن هذه التوصية وأفاد بأنه قد تم إدخال

تحسينات على جمع الأدلة بشأن الأداء يجري حاليا إدراجها في النظام المتكامل لمعلومات الرصد والوثائق؛ وقد أعلنت الإدارة العليا عن التزامها بإجراء استعراض للأداء والتقدم المحرز في ضوء برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين. ويرحب المجلس بهذا التطور، إلا أننا لم نتمكن من إقامة أي دليل يدعم ذلك وسنعاود النظر في هذه التوصية في عمليات المراجعة المقبلة.

زاي - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٥٨ - من بين التوصيات التي أصدرها المجلس فيما يخص حسابات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والبالغ عددها ٢٨ توصية، نفذ المكتب ١١ توصية (٣٩ في المائة) تنفيذا كاملا، وكانت ١٥ توصية (٥٣ في المائة) قيد التنفيذ، ولم ينفذ المكتب توصية واحدة (٤ في المائة)، وتجاوزت الأحداث توصية واحدة (٤ في المائة)، (الجدول ٩). وفيما يخص الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لم يتم تنفيذ ٦ توصيات كانت معلقة، تم تنفيذ اثنتين من بينها في عام ٢٠١٢، وترتبط التوصيات الباقية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وعددها ٤ توصيات ويجري تنفيذها على نحو متواصل.

الجدول ٩

حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها المجلس إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الاستعراض المالي والإدارة المالية	١١	٨	٧٣	٢	١٨	١	٩	–	–
استحقاقات نهاية الخدمة	١	١	١٠٠	-	–	–	–	–	–
إدارة الأصول	٤	١	٢٥	٣	٧٥	–	–	–	–
المشتريات	٢	–	–	٢	١٠٠	–	–	–	–
التقدم المحرز نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١	١	١٠٠	–	–	–	–	–	–
التخطيط والميزنة على الصعيد الاستراتيجي	٢	–	–	١	٥٠	–	–	١	٥٠
الإبلاغ عن الأداء وإدارة الأداء	٧	–	–	٧	١٠٠	–	–	–	–
المجموع	**٢٨**	**١١**	**٣٩**	**١٥**	**٥٣**	**١**	**٤**	**١**	**٤**
٢٠٠٨-٢٠٠٩	**١٥**	**١**	**٧**	**٩**	**٦٠**	**٥**	**٣٣**	**–**	**–**

٥٩ - ويبين الجدول ٩ أنَّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد تمكن من تنفيذ ١١ توصية (بنسبة ٣٩ في المائة) تنفيذا كاملا، وذلك رغم وجود ما يقرب من ضعف عدد التوصيات في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويمثل هذا تحسنا كبيرا عما تم تنفيذه في فترة السنتين السابقة أي توصية واحدة (بنسبة ٧ في المائة)، حيث تبين أن مستوى التوصيات التي إما أن المكتب قد نفذها بالفعل أو مازالت قيد التنفيذ قد ارتفع إلى ما نسبته ٩٢ في المائة، مع وجود توصية واحدة فقط لم تنفذ.

٦٠ - وتتعلق التوصية التي لم تنفذ بإدارة المخاطر المؤسسية. وقد وافق المكتب على توصية المجلس باتباع نهج مؤسسي متسق للتخطيط لإدارة المخاطر. وأوضح المكتب أنه بصدد وضع منهجية للتخفيف من حدة المخاطر على صعيد المؤسسة؛ إلا أن عملية وضع المنهجية لم تكن قد بدأت بعد في وقت إجراء المراجعة المرحلية للحسابات. وأوضح المكتب لمراجعي الحسابات أن هذه العملية في مراحلها الأولى وستمضي قُدماً.

٦١ - وسيتم تناول التوصيتين المقدمتين على أنهما قد أُنجزتا ولكن المجلس اكتشف أنهما في واقع الأمر ما زالتا قيد التنفيذ على النحو التالي. تتصل التوصية الأولى بمعالجة الدخل. وكان المكتب قد وافق على توصية المجلس له بأن يُدرج التبرعات على نحو متسق ووفقا لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، وبأن يتم على نحو صحيح تسجيل أي مخالفة للأنظمة وتبريرها عند استلام التبرع. وتمكن المجلس من التأكُّد من استمرار إحراز تقدم لكفالة الاتساق في قيام قسم التمويل المشترك والشراكة بتسجيل الاتفاقات المتعلقة بالتمويل، وقد وافقت دائرة إدارة الموارد المالية التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا على تنفيذ إجراء داخلي يتم بمقتضاه تسجيل هذه الاتفاقات بناء على إجازة قسم التمويل المشترك والشراكة لهذه الاتفاقات وقبول دائرة إدارة الموارد المالية لها.

٦٢ - وعلاوة على ذلك، أشار الاستعراض الذي أجراه المجلس للدخل المتأتي من التبرعات إلى بعض التناقضات التي ما زالت موجودة في الوثائق الداعمة المحتفظ بها في النظام. وعلى ذلك، فنحن نشعر بالرضا عن التحسُّن الذي طرأ منذ فترة السنتين السابقة، ولكننا نشعر بضرورة بذل المزيد من الجهد لتنفيذ هذه التوصية تنفيذا كاملا.

٦٣ - وتتصل التوصية الثانية بإدخال تحسينات على البيانات المتعلقة بالأداء في مجال المشتريات. ووافق مكتب الأمم المتحدة في فيينا على توصية المجلس له بتعزيز بياناته المتعلقة بالأداء في مجال المشتريات عن طريق تحديد احتياجاته من المعلومات وتنفيذ إدخال تحسينات على النظم. وأشار المكتب إلى أن عملية إدخال تحسينات على النظام قد جرى تنفيذها منذ آذار/مارس ٢٠١٣، وتم بالفعل إدخال تحسينات جوهرية على الأنظمة، بيد أن المجلس يلاحظ أن بعض التحسينات ما زالت قيد التنفيذ، و لم يكتمل تنفيذها فعليا.

٦٤ - وقد تجاوزت الأحداث توصية واحدة. فقد وافق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات على توصية المجلس له بأن يقوم بتوضيح كيفية قياس مدى نجاح هذا النهج الجديد للتخطيط والميزنة على الصعيد الاستراتيجي، بما في ذلك إدراج تقييم لتكاليف التنفيذ. وقد أكمل المكتب تقييما للنهج الجديد في عام ٢٠١٢، بيد أنه لم يتضمن تقييما للتكاليف. وأوضح المكتب أن هذا الأمر كان صعبا للغاية وذا قيمة محدودة على الأرجح. ويقبل المجلس حقيقة كون هذا المُخرج الناتج عن هذا التقييم لا يوفر أساسا قويا لتحسين ما يقوم به من التخطيط وبدء المشاريع وإدارة البرامج الجارية، ومن غير المرجح أن يسفر أي تحليل آخر للتكاليف في هذه المرحلة عن قيمة جديرة بالاهتمام.

٦٥ - وتشعر الإدارة أن التنفيذ الجزئي لإدخال تحسينات على نظام المشتريات يُتيح لفريق المشتريات رصد سير أعماله وإدارتها على نحو أكثر فعالية، وأن الانتهاء من إجراء تقييم للنهج الجديد في الميزنة والتخطيط على الصعيد الاستراتيجي قد وفر للمكتب أساسا قويا لتحسين ما يقوم به المكتب من تخطيطٍ وبدءٍ للمشاريع وإدارة للبرامج الجارية.

حاء - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

٦٦ - من بين التوصيات التي قدمها المجلس فيما يخص حسابات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والبالغ عددها ١٠ توصيات، نفذت المحكمة سبع توصيات (٧٠ في المائة) وما زالت ثلاث توصيات (٣٠ في المائة) قيد التنفيذ، على النحو المبين في الجدول ١٠.

الجدول ١٠

حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عرض البيانات المالية والإفصاح عنها	١	١	١٠٠	_	_	_	_	_	_
التقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١	_	_	١	١٠٠	_	_	_	_
التخطيط والميزنة على الصعيد الاستراتيجي	٢	١	٥٠	١	٥٠	_	_	_	_
ممتلكات غير مستهلكة	١	١	١٠٠	_	_	_	_	_	_
إدارة الموارد البشرية	١	١	١٠٠	_	_	_	_	_	_
تكنولوجيا المعلومات	١	_	_	١	١٠٠	_	_	_	_

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
إدارة النقل والسفر	١	١	١٠٠	_	_	_	_	_	_
إدارة الأداء والإبلاغ	٢	٢	١٠٠	_	_	_	_	_	_
المجموع	**١٠**	**٧**	**٧٠**	**٣**	**٣٠**	_	_	_	_
٢٠٠٨-٢٠٠٩	**٢٢**	**٧**	**٣٢**	**١٤**	**٦٤**	**١**	**٤**		

٦٧ - ويمثل مستوى التنفيذ في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (٧٠ في المائة) زيادة كبيرة مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٣٢ في المائة). ويرى المجلس أن هذا الاتجاه في التنفيذ أمر مشجع ولاحظ أن المحكمة تمر الآن بعملية تقليص حجم ملاكها الوظيفي.

٦٨ - وليس لدى المجلس في الوقت الراهن أي شواغل فيما يتعلق بالتوصيات الثلاث التي ما زالت قيد التنفيذ، لأن التاريخ المستهدف للتنفيذ هو قبل حلول عام ٢٠١٤. وسيتابع المجلس التنفيذ أثناء عمليات مراجعة الحسابات المقبلة.

طاء - المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

٦٩ - من بين التوصيات الست التي قدمها المجلس لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قامت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتنفيذ أربع توصيات (٦٧ في المائة)، بما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بتنفيذ التوصيات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٦٤ في المائة). وما زالت التوصيتان المتبقيتان (٣٣ في المائة) قيد التنفيذ، على النحو المبين في الجدول ١١.

الجدول ١١

حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها المجلس إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
التقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١	١	١٠٠	-	-	-	-	-	-
التخطيط والميزنة على الصعيد الاستراتيجي	١	١	١٠٠	-	-	-	-	-	-
إدارة الأصول	١	-	-	١	١٠٠			-	-

المجال	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
إدارة الأداء والإبلاغ	١	١	١٠٠	–	–	–	–	–	–
تكنولوجيا المعلومات	١	–	–	١	١٠٠		–	–	–
إدارة الموارد البشرية	١	١	١٠٠	–	–	–	–	–	–
المجموع	٦	٤	٦٧	٢	٣٣	–	–	–	–
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠	١٠	١٠٠			–	–	–	–

٧٠ - ويُعزى تنفيذ أربع توصيات (٦٧ في المائة) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى إلغاء المحكمة لبعض الوظائف (بما في ذلك الوظائف المؤقتة والوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة على حد سواء)، وذلك عن طريق تقليص حجم الملاك الوظيفي، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإعداد خطة موحدة للإغلاق. وإضافة إلى ذلك، حققت الإدارة معدلا أسرع في إنجاز إجراءات المحاكمات والطعون، وذلك عن طريق التحسينات التي أُدخلت على إدارة المحفوظات ومستودعات إدارة السجلات، وتحسين السياسات المتعلقة بالبريد الإلكتروني، وإعداد خطة لاستعادة السجلات الورقية بعد الكوارث.

رابعا - شكر

٧١ - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لمنظمات الأمم المتحدة وموظفيها على التعاون الذي أبدوه والمساعدة التي قدموها لأفرقة المجلس أثناء إعداد هذا التقرير.

(توقيع) أمياس **مورس**
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) **ليو** جيايي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية

(توقيع) لودوفيك س. ل. **أُوتوه**
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في جمهورية تترانيا المتحدة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

التذييل الأول

حالة تنفيذ التوصيات التي قُدمت إلى المنظمات الخمس عشرة الواردة في التقرير السابق لمجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣

المنظمة	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزتها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأمانة العامة للأمم المتحدة	٣٢	١٣	٤١	١٩	٥٩				
مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية	٢٠	٣	١٥	١٧	٨٥				
جامعة الأمم المتحدة	٨	٢	٢٥	٦	٧٥				
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٣	١	٣٣	١	٣٤	١	٣٣		
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٦	٧	٤٤	٩	٥٦				
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	١٦	٩	٥٦	٤	٢٥	٢	١٣	١	٦
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٨	١١	٣٩	١٥	٥٣	١	٤	١	٤
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	١٠	٧	٧٠	٣	٣٠				
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٦	٤	٦٧	٢	٣٣				
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣	٨	٢٤	٢٥	٧٦				
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢٩	١٩	٦٦	٨	٢٧			٢	٧
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٣٦	٢٩	٨١	٧	١٩				
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٣	١٠	٣٠	١٩	٥٨	٣	٩	١	٣
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٢٨	٢٠	٧١	٨	٢٩				
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٠	٧	٣٥	١٣	٦٥				
المجموع	**٣١٨**	**١٥٠**	**٤٧**	**١٥٦**	**٤٩**	**٧**	**٢**	**٥**	**٢**
٢٠٠٨-٢٠٠٩ (النسبة المئوية)	**٥٩٠**	**٢٧٢**	**٤٦**	**٢٨٣**	**٤٨**	**٣٢**	**٥**	**٣**	**١**
٢٠٠٦-٢٠٠٧ (النسبة المئوية)	**٥٠٧**	**٢٣٨**	**٤٧**	**٢٣٧**	**٤٦**	**١٩**	**٤**	**١٣**	**٣**

الملاحظة ١: قد أضيف، لتوضيح السياق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب خدمات المشاريع، واليونيسيف، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، والأنروا.

الملاحظة ٢: يمكن تفسير الفرق بين التوصيات الواردة في الموجز المقتضب الذي صدر مؤخرا والبالغ عددها ٦٧٦ توصية (A/67/173) والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغ عددها ٥٩٠ توصية (A/66/139) بالتوصيات الصادرة بشأن عمليات حفظ السلام والبالغ عددها ٥٢ توصية، والتوصيات المتعلقة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبالغ عددها ٣٣ توصية، وزيادة قدرها توصية واحدة بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وانخفاض قدره توصية واحدة لكل من جامعة الأمم المتحدة وموئل الأمم المتحدة.

التذييل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١

التنظيم	عدد التوصيات	نُفذت		قيد التنفيذ		لم تُنفذ		تجاوزها الأحداث	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأمانة العامة للأمم المتحدة	٧٢	٢٩	٤٠	٣٧	٥١	٤	٦	٢	٣
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	٩	١	١١	٨	٨٩	–	–	–	–
جامعة الأمم المتحدة	١٦	٤	٢٥	٩	٥٦	٣	١٩	–	–
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨٩	٤٦	٥٢	٤٣	٤٨	–	–	–	–
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٥٠	٦	١٢	٤٢	٨٤	٢	٤		٠
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٦١	٣١	٥١	٢٥	٤١	٤	٧	١	١
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٥	٣	٦٠	٢	٤٠	–	–	–	–
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢٦	١٠	٣٨	١٣	٥٠	٣	١٢	–	–
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٩٣	٦١	٦٦	٣١	٣٣	١	١	–	–
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	١٩	١٠	٥٣	٧	٣٧	٢	١١	–	–
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	١٥	١	٧	٩	٦٠	٥	٣٣	–	–
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٢٢	٧	٣٢	١٤	٦٤	١	٥	–	–
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	١١	٧	٦٤	٤	٣٦	–	–	–	–
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٤٣	١٧	٤٠	١٩	٤٤	٧	١٦	–	–
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٥٩	٣٩	٦٦	٢٠	٣٤	–	–	–	–
المجموع	**٥٩٠**	**٢٧٢**	**٤٦**	**٢٨٣**	**٤٨**	**٣٢**	**٥**	**٣**	**١**
٢٠٠٦-٢٠٠٧ (النسبة المئوية)	**٥٠٧**	**٢٣٨**	**٤٧**	**٢٣٧**	**٤٦**	**١٩**	**٤**	**١٣**	**٣**
٢٠٠٤-٢٠٠٥ (النسبة المئوية)	**٦٥١**	**٣٤٢**	**٥٢**	**٢٧٦**	**٤٣**	**٢٨**	**٤**	**٥**	**١**

الملاحظة ١: يمكن تفسير الفرق بين التوصيات الواردة في الموجز المقتضب الذي صدر مؤخرا والبالغ عددها ٦٧٦ توصية (A/67/173) والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغ عددها ٥٩٠ توصية (A/66/139) بالتوصيات الصادرة بشأن عمليات حفظ السلام والبالغ عددها ٥٢ توصية، والتوصيات المتعلقة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبالغ عددها ٣٣ توصية، وزيادة قدرها توصية واحدة بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وانخفاض قدره توصية واحدة لكل من جامعة الأمم المتحدة وموئل الأمم المتحدة.